استراتيجية قطر الوطنية للأمن الغذائي
2023 - 2018

إدارة الأمن الغذائي

يناير 2020

الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي

تم بحث ودراسة المواضيع التالية

- **منظومة الأمن الغذائي الحالية** لفهم مدى جاهزيتها والقيود المفروضة عليها للتعامل مع الأزمات
- **الاحتياجات الغذائية** لسكان الدولة في المستقبل
- **السيناريوهات المحتملة للأزمات** وخطط المرونة المرتبطة بها بما في ذلك الحصار الحالي، على سبيل المثال لا الحصر
- **المقارنة المعيارية** مع الدول الأخرى (مثل سنغافورة) التي تتعرض لمواطن ضعف مماثلة لدولة قطر

وتم تحديد عدد 13 مبادرة عبر 4 ركائز أساسية للتركيز عليها

أ	ب	ج	د
التجارة الدولية والخدمات اللوجستية	الاكتفاء الذاتي المحلي	المخزون الاستراتيجي	الأسواق المحلية وسلاسل الإمداد
تنويع الشركاء التجاريين	توسيع الإنتاج المحلي من الخضروات	توجيه القطاع الخاص للتخزين على المدى القصير	برنامج دعم المزارعين
التخطيط للطوارئ	التوسع في إنتاج اللحوم الحمراء والأسماك محليًا	المخزون الاستراتيجي للقطاع العام	البرنامج المتكامل للهدر الغذائي
	تحديد سقف الإنتاج المحلي من الدواجن والألبان	زيادة المخزون الاحتياطي المياه الصالحة للشرب	آلية لحوكمة الأمن الغذائي / المعايير الغذائية
	فرض قيود على استخدام المياه الجوفية للأعلاف	الحد من استنزاف المياه الجوفية	

عوامل تمكين الحوكمة

أ الركيزة الأولى: التجارة الدولية والخدمات اللوجستية

التأكد من منعة وقوة استراتيجية إمداد السلع الغذائية وقدرة الدولة على تحمل الصدمات والاضطرابات التجارية المحتملة، واتخاذ إجراءات سريعة حال فقدان أي شريك تجاري أو حدوث أي نقص في الاكتفاء الذاتي.

المبادرات

	الوصف	خطة العمل (على المدى القريب)
أ-1. تنويع الشركاء التجاريين	• التنويع الجغرافي للشركاء التجاريين لضمان الحصول على السلع الأساسية في مختلف الأوقات للحد من تعرض دولة قطر لمخاطر العوامل الخارجية، وذلك عبر تأمين 5-3 شركاء تجاريين لكل سلعة أساسية	• بحث الوضع المستقبلي لكل من الدول الموردة لتلك السلع والشركاء التجاريين • تحديد الأدوات التنظيمية التي تحفز القطاع الخاص على تنويع مصادره • إطلاق مبادرات تدعم العلاقات بين القطاع الخاص المحلي والبعثات أو الكيانات التجارية في الدول المستهدفة
أ-2. التخطيط للطوارئ	• وضع خطط طوارئ استباقية (للقطاعين العام والخاص) للحد من تأثير الصدمات التجارية أو غيرها من الاضطرابات الخارجية	• تطوير القطاع الخاص لخطط طوارئ مبنية على المبادئ التوجيهية التي أقرتها الحكومة • اختبار مدى فعالية خطط الطوارئ الخاصة بـ «الطرق البديلة» لقياس مدى تحمل الصدمات، وذلك بالتعاون مع مركز صمود للاستدامة • إنشاء لوحات معلومات لمتابعة البيانات ورصد مدى الجاهزية

مقاييس الأداء

مؤشر الأداء الرئيسي	مستهدف 2023
أ-1 عدد الشركاء التجاريين لكل سلعة	▪ 5-3 [1]
أ-1 حصة الواردات من أكبر شريكين	▪ 50% - 70% [2]
أ-2 وجود خطط طوارئ لدى المستوردين [3]	▪ 100%

1- يتم تقليل عدد الشركاء بالتناسب مع زيادة معدلات الاكتفاء الذاتي بمرور الوقت
2- 70% لثلاثة شركاء و 50% لخمسة شركاء
3- لكبار المستوردين فقط (وليس لصغار المستوردين أو المتميزين)، سيتم تحديد قائمة بالمستوردين المناط بهم ذلك

أ لابد من التنويع الجغرافي للشركاء التجاريين لضمان الحصول على السلع الأساسية ودرءًا لمخاطر العوامل الخارجية

السلع الأساسية سريعة التلف

تنوع مصادر الطماطم في الوقت الحالي، % من الواردات[1]

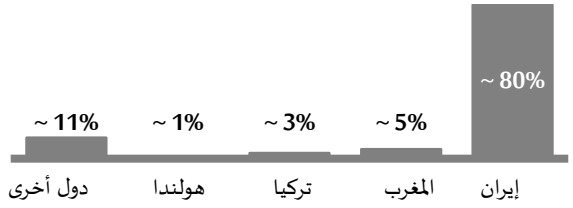

التنويع المقترح لمصادر الطماطم، % من الواردات

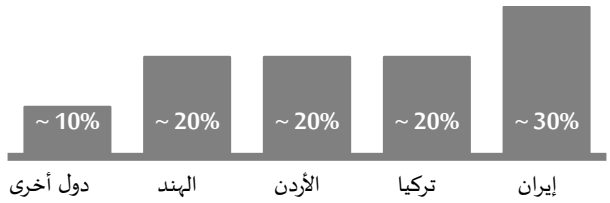

السلع الأساسية غير سريعة التلف

تنوع مصادر القمح في الوقت الحالي، % من الواردات[2]

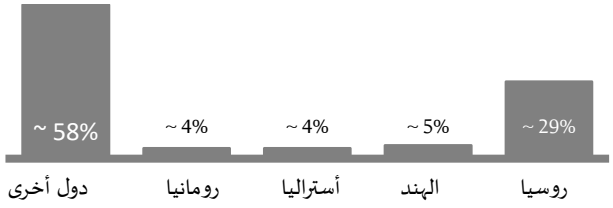

التنويع المقترح لمصادر القمح، % من الواردات

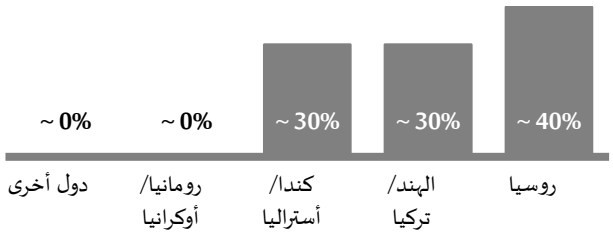

- في حالة الوضع الطبيعي المستقر، يتم تحديد قائمة البلدان المحتملة لاستيراد السلع سريعة التلف **بحسب طول مدة النقل ومدة صلاحية السلعة**
- **في حالة الوضع الطبيعي المستقر، ينبغي تجنب خيار النقل الجوي** بسبب ارتفاع التكلفة (مع استثناء عدد محدود من المنتجات متميزة الجودة)
- في ظل ظروف عالمية مثالية، سيكون هناك 4-5 شركاء لكل سلعة سريعة التلف. **ومع ذلك، يجب أن لا تقل الكمية الأسبوعية الموردة من أي شريك عن 10 طن (سعة حاوية)**[3]. وإن الحد من التكاليف على ذلك النحو قد يؤثر في عدد الشركاء المقترحين[4]
- **أما في حالة بناء مخزون استراتيجي للسلع غير سريعة التلف، فينبغي استناد الدافع للتنويع ومسوغاته إلى تبريرات مالية واضحة، حيث إن الاحتياطي الاستراتيجي لهذه السلع لا بد أن يكفي لمدة 6 أشهر وأكثر لضمان تحقيق الأمن الغذائي**

عدد محدود من البلدان يبعد عن دولة قطر مسافة 14 يومًا تقريبًا بالنقل عبر الطرق البحرية (والبرية). ونظرًا لقصر مدة صلاحية هذه السلع وارتفاع تكلفة النقل المبرد، ينبغي الاقتصار على الشركاء التجاريين بهذه البلدان في حال الوضع المستقر

1- بناءً على بيانات وزارة البلدية والبيئة بعد الحصار ، 2- قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية لعام 2016، 3- على افتراض الشحن الأسبوعي، 4- انظر الملحق
المصدر: وزارة البلدية والبيئة، قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية

أ لا بد من تركيز جهود تنويع المصادر والتخطيط للطوارئ على مجموعة من السلع الأساسية

التنويع + خطة الطوارئ[1]

		الكمية المستهلكة طن / سنة	الاكتفاء الذاتي %	مدة الصلاحية أسابيع
السلع سريعة التلف	الطماطم	48,197	%30	4-3
	الخيار	19,488	%62	4
	الفلفل	13,472	%9	4
	القرع	7,208	%51	4-3
	الكرنب	8,974	%24	8-3
	البطيخ (الشمام)	24,416	%5	3-2
	القرنبيط	9,868	%15	3-1
	البطاطس	58,880	حوالي 0%	20
	البصل	84,662	%3	34-12
	الخس	6,749	%6	أقل من 1
	الباذنجان	10,244	%47	حتى 40
	البهارات	لا يوجد	لا يوجد	50
	الموز	40,318	%0	4
	التفاح	29,661	%0	30
	الحمضيات	60,551	%1	12-8
	التمور	32,426	%87	39-13

		الكمية المستهلكة - طن / سنة	الاكتفاء الذاتي %	مدة الصلاحية أسابيع
السلع سريعة التلف	الحليب	231,946	%84	2-1
	الدواجن الطازجة	22,100	%98	أقل من 1
	أسماك المياه العذبة	لا يوجد	لا يوجد	2-1
	الأسماك البحرية	40,838	%37	2-1
	مأكولات بحرية أخرى	5,273	%0	2-1
	لحم الضأن	53,000	%14	2-1
	لحوم الإبل	6,000	%28	2-1
	اللحم البقري	7,000	%3	2-1
	البيض	31,850	%23	12
السلع غير سريعة التلف	الدواجن المجمدة	96,805	حوالي 0%	حوالي 100
	الأرز	183,600	%0	17
	القمح	210,986	حوالي 0%	17
	البقوليات	40,821	%0	100-50
	السكر	65,904	%0	13
	الزيوت	80,460	%0	17
	اللبن المجفف	24,332	%0	13

1 خطة طوارئ للسلع سريعة التلف فقط

ب الركيزة الثانية: الاكتفاء الذاتي المحلي

ضمان تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الاستراتيجية (أي السلع سريعة للتلف التي تستطيع الدولة إنتاجها بشكل تنافسي) وتحويل الإنتاج باتجاه أفضل الممارسات التكنولوجية لتحسين المحاصيل

المبادرات

	الوصف	خطة العمل (على المدى القريب)
ب -1 الخضروات	• زيادة إنتاج الخضروات عبر تأسيس تجمع زراعي للبيوت المحمية باستخدام الزراعة المائية لتحقيق نسبة 70% من الاكتفاء الذاتي من خضروات البيوت المحمية	• استكمال خطط البنية التحتية للتجمع الزراعي • تطوير مبادئ طرح المزايدات (بما في ذلك برامج الدعم الحكومي) على المشغلين من القطاع الخاص والبدء في طرح هذه المزايدات
ب-2 اللحوم الحمراء والأسماك الطازجة	• زيادة وتحسين الطاقة الإنتاجية للحوم الحمراء والأسماك	• إنشاء وحدات تسمين مكثف للثروة الحيوانية مع تطبيق نظام أفضل في إدارة القطيع • تيسير عملية تربية القطاع الخاص للماشية • مراقبة سير العمل في 3 مشاريع استزراع سمكي قيد التنفيذ للتأكد من إنجازها في الوقت المقرر • تعاقد مناقصات المشاريع الجديدة
ب-3 الحليب الطازج والدواجن الطازجة	• تحديد سقف الإنتاج المحلي للدواجن والألبان الطازجة وإعادة توجيه فائض الإنتاج إلى أغراض أخرى	• تحويل قدرات الإنتاج الإضافية نحو مشتقات الألبان أو الدواجن المجمدة أو البيض
ب-4 الأعلاف	• تقنين إنتاج الأعلاف التي تعتمد على المياه الجوفية من خلال الانتقال إلى استخدام مياه الصرف الصحي المعالَجة	• تقدير الكميات المتوفرة من مياه الصرف الصحي المعالجة لتلبية احتياجات إنتاج الأعلاف والبنية التحتية • تطوير خطة انتقالية لمنتجي الأعلاف الحاليين

مقاييس الأداء

مؤشر الأداء الرئيسي[1]	مستهدف 2023
ب-1 تحقيق الاكتفاء الذاتي من خضروات البيوت المحمية	▪ %70
ب-1 عدد الهكتارات التي بها بيوت محمية تعتمد على تكنولوجيا متقدمة	▪ 110
ب-2 تحقيق الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء	▪ %30
ب-2 تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأسماك الطازجة	▪ %95
ب-3 تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحليب الطازج والدواجن الطازجة	▪ %100
ب-4 إنتاج الأعلاف المحلية باستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة	

1- بالإضافة إلى مؤشرات الأداء الرئيسية المذكورة، يجب رصد مؤشري أداء رئيسين مرتبطين بالمياه لتقييم سير العمل في تنفيذ الاستراتيجية وهما: استهلاك كل محصول للمياه وتوزيع نظم الري المستخدمة في الزراعة، أي النسبة المئوية من الأرض التي تستخدم الري بالغمر، والري بالرش والري بالتنقيط والزراعة المائية

ب ينبغي زيادة الإنتاج المحلي لتحقيق اكتفاء ذاتي بنسبة تتراوح بين 30% و70% من السلع الاستراتيجية سريعة التلف

غير شامل

الفئة	الاكتفاء الذاتي الحالي، %	قابلية التلف	الاكتفاء الذاتي المستهدف، %	التوصيات التوجيهية	المبررات
• خضروات البيوت المحمية	%28	أقل من شهر	%70	↑	ينبغي العمل على تعزيز الاكتفاء الذاتي مع ترك مجال للتنويع من الواردات والحد من الهدر
• البيض	%28	ثلاثة أشهر	%70	↑	ينبغي العمل على تعزيز الاكتفاء الذاتي مع ترك مجال للتنويع من الواردات والحد من الهدر
• اللحوم الحمراء	%18	أقل من شهر	%30	↑	بافتراض أن 30-40% من الماعز والأغنام و10% من الأبقار تتم تربيتها لاستهلاك اللحوم
• الأسماك الطازجة	%74	أقل من شهر	%95	↑	بافتراض أن 5% من الأسماك الطازجة لا يمكن إنتاجها في قطر (مثل السردين)
• منتجات الألبان الطازجة	%106	أقل من شهر	%100	←	من المقرر تحقيق اكتفاء ذاتي بنسبة 100% للحد من الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية
• مشتقات الألبان (مثل الزبدة)	%20	شهر واحد - شهرين	%50-0	↑ ←	مع أن إنتاجها محليًا ليس أمرًا تنافسيًا، إلا أنه حل محتمل للفائض الإنتاجي[4]
• الدواجن الطازجة	%124	أقل من شهر	%100	←	من المقرر تحقيق اكتفاء ذاتي بنسبة 100% للحد من الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية
• الدواجن المجمدة	%0.2	أكثر من عام	%0	←	الإنتاج المحلي غير تنافسي
• الأعلاف	%54	أكثر من عام	%63	↑	انتاج الاعلاف باستخدام المياه الصرف الصحي المعالجة
• الحبوب والبقوليات	%0	أكثر من عام	%0	←	الإنتاج المحلي غير تنافسي

ج الركيزة الثالثة: المخزون الاستراتيجي

بناء مخزون استراتيجي كاف ومناسب يكون بمثابة حائط صد لمواجهة حالات الانقطاع المؤقتة في الاستيراد أو الإنتاج، وللتأمين ضد الصدمات على المدى الطويل

المبادرات

	الوصف	خطة العمل (على المدى القريب)
ج-1 مخزون القطاع الخاص	• توجيه القطاع الخاص لتخزين مجموعة واسعة من المنتجات تكون بمثابة احتياطي دائم لمواجهة الصدمات قصيرة الأمد التي قد تتعرض لها المنظومة الغذائية	• وضع إطار للسياسات التي ترسم دور القطاع الخاص • إشراك القطاع الخاص في تطوير خارطة طريق بها جداول زمنية محددة لإنشاء مخزون يقي من الصدمات
ج-2 مخزون القطاع العام	• تأمين مخزون استراتيجي لمدة شهرين من المواد سريعة التلف ومجموعة مختارة من المواد غير سريعة التلف ضد أي اضطرابات محتملة في حركة التجارة أو الإنتاج	• اعتبار خطط المخزون الحالية كمرجعية للتحقق من كميات الاحتياطي اللازمة • تطوير خطة عمل للبنية التحتية والمصادقة على خطط الاستثمار • تطوير الآليات وتحديد شركاء لإدارة الاحتياطي
ج-3 مخزون المياه الصالحة للشرب	• زيادة احتياطيات مياه الشرب باستخدام الخزانات الجوفية كآلية تخزين طويلة الأمد	• طرح مناقصات للتصميم المفصل والمتطلبات الخاصة بتخزين المياه الجوفية
ج-4 مخزون المياه الجوفية	• الحد من صافي استنزاف المياه الجوفية عن طريق ترشيد استخدام المياه الجوفية في الزراعة	• تطوير خطط لزيادة إنتاج مياه الصرف الصحي المعالجة واستغلال المياه المهدرة • تقييم خطط التوسع في قدرات تحلية مياه البحر

مقاييس الأداء

	مؤشر الأداء الرئيسي[1]	مستهدف 2023
ج-1	▪ امتثال القطاع الخاص لمستويات الاحتياطي المطلوب[3]	100%
ج-2	▪ مستويات احتياطي القطاع العام	شهران لسبع سلع سريعة التلف 6 أشهر لستّ سلع غير سريعة التلف ومدخلات الزراعة
ج-3	▪ كميات المياه الجوفية الصالحة للشرب	400,000 متر مكعب يوميًا
ج-4	▪ معدل الاستنفاد السنوي للمياه الجوفية	0 متر مكعب

1- بالإضافة إلى مؤشرات الأداء الرئيسية المذكورة، يجب رصد مؤشري أداء رئيسيين مرتبطين بالمياه لتقييم سير العمل في تنفيذ الاستراتيجية وهما: استهلاك كل محصول للمياه وتوزيع نظم الري المستخدمة في الزراعة، أي النسبة المئوية من الأرض التي تستخدم الري بالغمر، والري بالرش والري بالتنقيط والزراعة المائية

ج هناك غرضان رئيسيان للمخزون الاستراتيجي من الأغذية، أولا: حائط صد قصير الأمد لمواجهة الصدمات، وثانيًا: سياسة تأمين لمواجهة أي انقطاعات طويلة الأمد

مخزون القطاع الخاص

مخزون القطاع العام

استخدام المخزون	المحتوى	المنتجات التي سيتم تخزينها[2]	التغطية	المبررات	الهدف
حائط صد ضد الصدمات	مخزون القطاع الخاص	• السلع سريعة التلف (الفواكه، الخضروات، منتجات الألبان، اللحوم) • سلع جافة مختارة	4-2 أسابيع جميع السكان	• تحفيز القطاع الخاص وإعداد التشريعات اللازمة للحفاظ على إمداد يكفي أسبوعين إلى أربعة أسابيع من السلع سريعة التلف[1]	• ضمان توفير نظام غذائي متكامل على أساس 2-4 أسابيع لكافة السكان[1]
	مخزون احتياطي استراتيجي قصير الأمد للسلع سريعة التلف	• البصل • التفاح • الجزر • التمور • البطاطس • اللحوم الحمراء • الدواجن (المجمدة)	شهران جميع السكان	• نفاد السلع عند وقوع الحصار أوضح الحاجة لإمدادات مملوكة للدولة تكفي من 1-2 شهر • احتياطيات لمدة 8 أسابيع ستكون كافية في ظل خطط تنويع التجارة وخطط الطوارئ وبافتراض استبعاد احتمال العزلة التامة • يجب تخفيض مخزون القطاع العام في حالة تداخله مع مخزون القطاع الخاص	**توفير نظام غذائي صحي ومتوازن وعالي الجودة** • استهلاك مرتفع • قابلية تخزين وفترة صلاحية جيدة • مزيج غذائي صحي
«سياسة تأمين» طويلة الأمد	مخزون احتياطي استراتيجي طويل الأمد للسلع غير سريعة التلف	• القمح • زيوت الطعام • البقوليات • السكر • الأرز • الحليب المجفف	ستة أشهر 75% من السكان	• احتياطي 6 أشهر من السلع غير سريعة التلف يكفي على افتراض استبعاد احتمال العزلة التامة • عملية تدوير المخزون الضخم تتسم بشدة التعقيد والكلفة العالية • كميات الاحتياطي هذه تكون مماثلة للقدرات الموجودة بالدول النظيرة	**توفير كمية كافية من السعرات الحرارية** • قابلية عالية للتخزين وفترة صلاحية طويلة • عناصر غنية بالسعرات الحرارية
	مخزون احتياطي طويل الأمد من مدخلات الزراعة	• الكيماويات الزراعية • الأسمدة • البذور • الأعلاف • صحة الحيوان	ستة أشهر الطاقة الإنتاجية القصوى	• الاحتياطي من المدخلات لمدة ستة أشهر سيكون كافيًا في غالبية السيناريوهات المحتملة، على افتراض استبعاد احتمال العزلة التامة	• مهمة للحفاظ على جهود الزراعة وضمان اكتفاء ذاتي مستدام من السلع المختارة

1- إذا كانت القابلية للتخزين تسمح بذلك

2- قائمة السلع الأساسية التي سيتم تخزينها - يمكن توسيعها بأصناف أخرى

د الركيزة الرابعة: الأسواق المحلية

تحقيق الشفافية والكفاءة في سلسلة إمداد الأغذية لضمان اتباع جميع الأطراف ممارسات تجارية عادلة، والحد من الهدر في سلسلة الإمداد، وتحسين جودة الأغذية

المبادرات

	الوصف	خطة العمل (على المدى القريب)
د-1 برنامج دعم المزارعين	• وضع نموذج يسهل للمنتجين المحليين عرض منتجاتهم على المستهلكين مباشرة (من المنتج إلى منافذ البيع بالتجزئة) • لضمان الشفافية في تحديد الأسعار ومساعدة المزارعين في تحسين إنتاجيتهم وجودة المحاصيل الزراعية	وضع إطار لسياسات من شأنها تحسين عمليات الأسواق المركزية إنشاء كيان يقدم خدمات لدعم المزارعين (البنية التحتية والعمليات) مع تجربة عدة نماذج تجارية
د-2 برنامج إدارة هدر الغذاء	• وضع برنامج متكامل لمعالجة النفايات الغذائية يشمل عملية جمع النفايات العضوية ومعالجتها • أو استخدامها في أغراض أخرى	تطوير برنامج مفصل لإدارة النفايات الغذائية على أساس الدراسات التشخيصية والمقارنة المعيارية مراجعة الإطار التشريعي وتعديله لدعم إطلاق برنامج إدارة هدر الغذاء
د-3 حوكمة المعايير الغذائية	• تحسين وتبسيط حوكمة مواصفات ومقاييس الأغذية بدولة قطر من أجل مراقبة سلامة الأغذية والإشراف على إصدار شهادات الجودة بشكل أكثر فعالية •	البت في هيكل حوكمة مقاييس ومواصفات الأغذية الجديدة وإطلاقها دمج وتسريع إجراءات عملية فحص جودة الأغذية في الجمارك مراجعة وتعديل التشريعات الخاصة بسلامة الغذاء • وضع آلية واضحة لإصدار شهادات جودة الأغذية

مقاييس الأداء

	مؤشر الأداء الرئيسي[1]	مستهدف 2023
د-1	▪ نسبة المزارعين المؤهلين الذين يشملهم البرنامج	%90
د-2	▪ النسبة المئوية للحد من هدر الغذاء	5 أجزاء في الألف [1]
د-2	▪ النسبة المئوية للنفايات الغذائية المعالجة	%20
د-3	▪ منتجات حاصلة على شهادات الجودة (مقارنة بعمليات الإنتاج)	%100
د-3	▪ عدد الحوادث المتعلقة بسلامة الأغذية للفرد سنويًا	0

1- سد نصف فجوة هدر الغذاء في سلسلة القيمة بالدولة (حوالي 14%) مقارنة بدول أوروبا التي تبلغ (حوالي 5%)

د يتم تنفيذ برنامج دعم المزارعين من خلال كيان يمثل المزارعين يتولى عملية البيع بالجملة أو التجزئة ويقدم خدمات للمزارعين

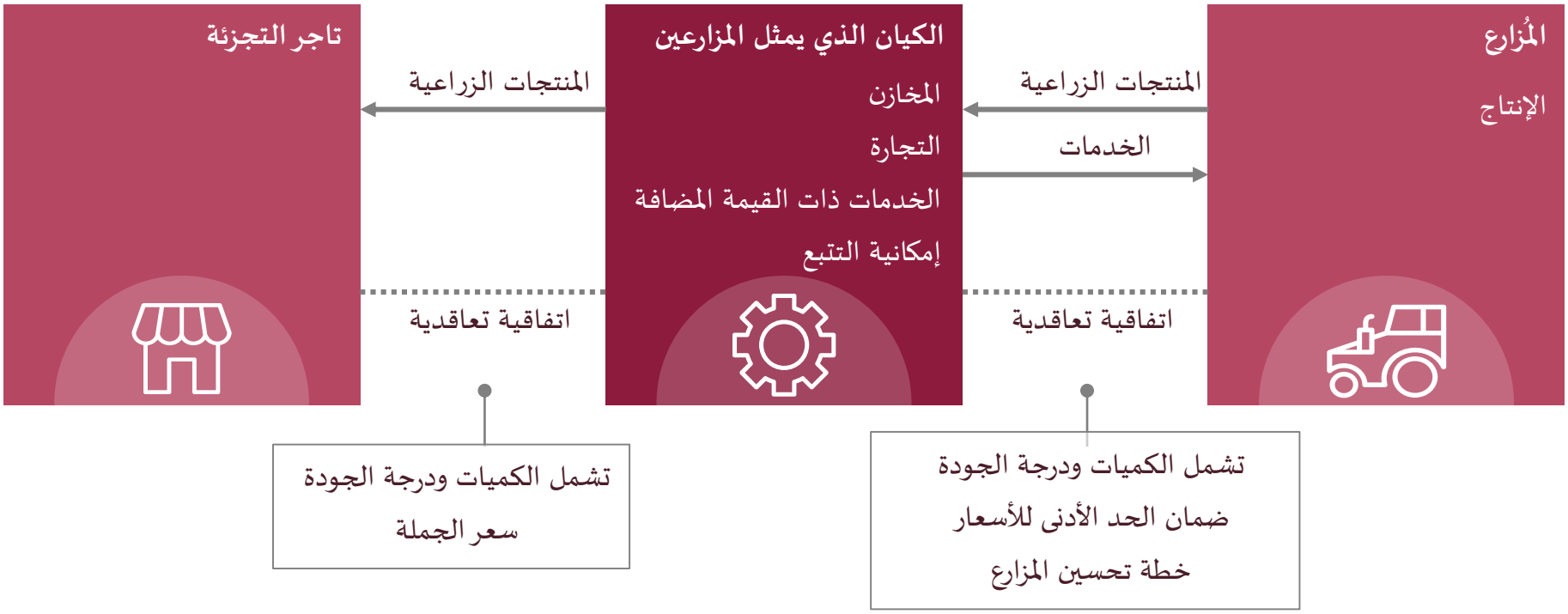

الخدمات الأساسية التي يقدمها الكيان للمزارع

- يكون مسؤولا عن شراء مدخلات الزراعة
- تقديم الاستشارات والإرشاد الزراعي
- الدعم التجاري (التسويق والتداول)
- تقديم التسهيلات الائتمانية للمزارعين
- توفير المخازن
- إمكانية تتبع المنتجات

د من المتوقع أن يعزز برنامج دعم المزارعين أداء المزارع المحلية من خلال ثلاثة عوامل تمكينية

زيادة إنتاجية المزارع المحلية

- تبني التكنولوجيات الزراعية الأنسب
- التدريب الفني وخدمات الإرشاد الزراعي
- الحصول على مدخلات عالية الجودة للمحاصيل

توفير قناة ذات كفاءة تسهل وصول المزارعين إلى الأسواق المحلية

- التخلص من آلية الدلالة والبيع بالجملة المطبقتين حاليًا
- إنشاء كيان تجاري يمثل المزارعين
- الوصول إلى نطاق واسع من الخدمات ذات القيمة المضافة

إصلاح تشريعات الأسعار بمختلف مستويات التداول في السوق

- تحسين عملية تحديد الأسعار
- تطبيق نظام شهادات الجودة على درجات الإنتاج

إنتاجية أكثر

انخفاض التكاليف

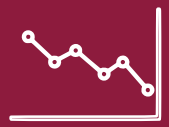

هامش ربح أعلى

ارتفاع جودة المحاصيل

1- أي الزراعة المائية بالبيوت المحمية لإنتاج خضروات السلطة، والزراعة في الحقول المفتوحة لإنتاج البصل والبطاطس
2- على سبيل المثال، في التخطيط للمحاصيل والتدخلات في المزارع
3- تتيح التفاوض المباشر مع العملاء من الشركات
4- التخزين والنقل
5- بما في ذلك التعبئة والتوسيم

د لا بد من تطبيق المبادرات المبنية على "أفضل الممارسات" للحد من هدر الغذاء في مختلف مراحل سلسلة الإمداد

مرحلة سلسلة الإمداد	المشكلات	التوصيات الاستراتيجية
الجمارك	• التخليص الجمركي للأغذية قد يستغرق ما بين 12-24 ساعةً، مما يزيد من خطر تلف الأغذية • تطول مدة الإجراءات بسبب — المعاينة بالكامل في الموقع (فوقت التحقق من امتثال الوثائق أطول ستة أضعاف مقارنة بدولة الإمارات) — الافتقار إلى البنى التحتية (مثل المختبرات)	• تقنين الحد الأقصى للوقت المستغرق في التخليص الجمركي للأغذية بحيث لا يتجاوز 6 ساعات • المزيد من تطوير وتشجيع تبني نظام التسجيل لضمان الموافقة على معظم المنتجات قبل وصولها
المُزارعون	• لا توجد سوق موازية لبيع المنتجات التي تُعد غير ملائمة للاستهلاك المباشر • المزارعون ليسوا مدربين على أفضل الممارسات للحد من هدر الإنتاج	• الاستمرار في تسهيل تطوير شركات التصنيع (مثل تعبئة الأغذية) لإنشاء سوق موازية للإنتاج غير الملائم للاستهلاك المباشر • تطوير خدمات الإرشاد الزراعي لتوعية المزارعين بأفضل ممارسات التخزين لخفض هدر الإنتاج
الجهات الوسيطة (السوق المركزية، تجار التجزئة)	• غياب البنية التحتية الملائمة للمناولة والتخزين الكافي في السوق المركزي	• تعزيز تطوير مرافق المناولة والتخزين في الأسواق المركزية الجديدة لتكون على نمط أفضل طراز عالمي • تشجيع القطاع الخاص على تعزيز تطوير مساحات التخزين المبرد (على سبيل المثال: مخازن ذات تكلفة معقولة)
المستهلكون النهائيون والفنادق والمطاعم والمقاهي	• غياب أفضل الممارسات لعملية تسميد النفايات • لا يوجد برنامج لجمع النفايات التي يتم تسميدها	• بناء مرفق لمعالجة النفايات العضوية باستخدام تقنية التسميد بالتكويم • إتاحة بعض المنتجات التي نفدت صلاحيتها في بنوك الطعام لفترة محدودة من الوقت • إطلاق حملات للحث على تغيير السلوك

د ينبغي وضع آلية للحوكمة تتناول المعايير الحالية، وإصدار الشهادات، ومشكلات سلامة الغذاء

غير شامل

المشكلة	العوامل المساعدة على حدوثها	اختصاص آلية الحوكمة
طول وقت تخليص المعاملات	• تتولى كل من وزارة الصحة العامة ووزارة البلدية والبيئة تخليص معاملات الخضروات والفواكه وذلك لاختصاص كل منهما في جانب مختلف من هذه المعاملة	• دمج عمليات تقييم الجودة واتخاذ القرارات • بناء الخبرات اللازمة لتنفيذ عمليات التحقق المطلوبة
التفسير الصارم لمعايير هيئة التقييس لدول مجلس التعاون الخليجي[1]	• تفسير أكثر صرامة للوائح من البلدان الأخرى، مثل — إلزامية التوسيم باللغة العربية (وفي المقابل تقبل دولة الإمارات الملصقات العربية بدلا من التوسيم) — إلزامية وضع تاريخ انتهاء الصلاحية الفعلي (بدلًا من إرشادات «يفضل استهلاكه قبل تاريخ...»)	• توفير أساس علمي لاعتماد تفسير (أقل تحفظًا) للمعايير التي تضعها هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
عدم مراقبة الجودة	• منح شهادات "خضروات قطر المميزة" بالاستناد إلى تقييم سنوي بدون معاينات منتظمة • شهادة المنتجات العضوية معلّقة منذ الحصار	• تنفيذ معاينات منتظمة للجودة لضمان منح شهادة الجودة للإنتاج المحلي والواردات على أساس إنتاج المنتج على مدار العام
معايير النظافة في السوق المركزي غير كافية	• المنطقة التجارية في السوق المركزي الحالي ليست مجهزة بالبنى التحتية الملائمة للعرض وغير مكيفة • السوق المركزي الجديد للأسماك ليس ملائمًا لعرض الأسماك ومناولتها	• الموافقة على مواقع الأسواق المركزية الجديدة ومواصفات البنى التحتية وتقديم التوصيات عند الاقتضاء • معاينة مواقع الأسواق المركزية بشكل منتظم وفرض عقوبات على السلوكيات السيئة المتعلقة بالنظافة

! يجب تمرير اختصاص آلية الحوكمة الجديدة من خلال إطار تشريعي رسمي (مثل نشر قرار يفصّل الدور والمسؤوليات)

1- هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2- للاقتراب من المقاييس المعيارية الإقليمية وبالاستناد إلى المقابلات مع الجهات المعنية

المصدر: المقابلات مع الجهات المعنية؛ export.gov

ستتمكن قطر عند تطبيق استراتيجية الأمن الغذائي الجديدة من تحقيق تطلعاتها في مجال الأمن الغذائي

- ضمان وجود الإمدادات الغذائية الضرورية لمدة 6 أشهر على الأقل في حال وقوع أزمات شديدة
- مستوى عال من الاكتفاء الذاتي عن طريق الإنتاج المحلي للمنتجات سريعة التلف في سلة الأغذية القطرية (مثل الخضراوات والدواجن ومنتجات الألبان)
- درجة عالية من الجاهزية للتعامل مع الاضطرابات التجارية الاعتيادية وزيادة التعاون بين جميع الجهات المعنية لضمان الحد من احتمال نفاذ مخزون الأغذية الضرورية على المدى القصير
- زيادة جودة الغذاء المقدم لسكان قطر والحد من الهدر الغذائي (لأقل من 30%) عن طريق تحسين آلية اعتماد الغذاء ومعاييره
- تمكين زيادة إنتاجية المزارع المحلية عن طريق برنامج دعم قوى للمزارعين مما يُدر عليهم عوائد أفضل مع تقليل الاعتماد على الدعم الحكومي
- زيادة استدامة استخدام المياه والتقليل من صافي استنزاف المياه الجوفية لتصل قيمته إلى الصفر

اللجان الفرعية الخمسة المؤلفة من مختلف الجهات المعنية ستدعم اللجنة الوطنية للأمن الغذائي في وضع الاستراتيجية ومتابعتها

عضو أيضًا باللجنة الوطنية للأمن الغذائي

الأسواق المحلية

- وزارة البلدية والبيئة (رئيس اللجنة الفرعية)
- وزارة التجارة والصناعة
- وزارة المالية
- غرفة قطر
- وزارة الصحة العامة
- وزارة الطاقة
- موانئ قطر
- هيئة الأشغال العامة

الاحتياطي الاستراتيجي

- وزارة التجارة والصناعة (رئيس اللجنة الفرعية)
- وزارة المالية
- وزارة المواصلات والاتصالات
- وزارة الداخلية
- موانئ قطر
- ممثلو تجار التجزئة والموزعين

الاكتفاء الذاتي المحلي

- وزارة البلدية والبيئة (رئيس اللجنة الفرعية)
- بنك قطر للتنمية
- وزارة التجارة والصناعة
- المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء)
- وزارة الطاقة والصناعة
- هيئة الأشغال العامة
- اللجنة الدائمة للموارد المائية

التجارة الدولية والخدمات اللوجستية

- وزارة التجارة والصناعة (رئيس اللجنة الفرعية)
- وزارة المالية
- حصاد الغذائية
- وزارة المواصلات والاتصالات
- غرفة قطر
- الجمارك
- وزارة الخارجية
- موانئ قطر
- شركات الخدمات اللوجستية (مثل ملاحة و شركة الخليج للمخازن)

البحوث والتطوير ورأس المال البشري

- وزارة البلدية والبيئة
- وزارة التجارة والصناعة
- جامعة قطر
- مؤسسة قطر
- جهاز التخطيط والإحصاء
- جامعات أخرى مختارة (مثل جامعة حمد بن خليفة)
- مركز صمود